

أثر متغيرات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج مخصص خسائر القروض (LLPs) على القيمة السوقية لأسهم المصارف دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية *

الباحث : سجاد طاهر خلف أ.م.د. نعيم صباح جراح

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

saggadsaggad422@gmail.com

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر متغيرات إدارة الأرباح على وفق نموذج مخصص خسائر القروض LLPS كمتغير مستقل في القيمة السوقية لأسهم المصارف كمتغير معتمد، من منطلق أن بعض إدارات المصارف تسعى للتأثير في مخرجات القوائم المالية الخاصة بها بغية تحقيق أهداف محددة مسبقاً، ومن ثم انعكاس هذه الممارسات في القيمة السوقية لأسهم المصارف، من خلال استعمال القوائم المالية الخاصة بعينة المصارف البالغة ٥ مصارف وللمدة (٢٠١١-٢٠٢٠). وتم ذلك من خلال فرضيتين رئيسيتين هما : فرضية الارتباط بين متغيرات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم المصرف وفرضية الأثر بين متغيرات إدارة الأرباح والقيمة السوقية للأسهم، وقد تحققت فرضية الارتباط (التي تم حسابها من خلال معامل ارتباط Person) لكل المصارف عينة الدراسة فيما تحققت فرضية الأثر (التي تم حسابها من خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد) لثمانية مصارف من عينة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها : قيام المصارف عينة الدراسة بممارسة إدارة الأرباح خلال سنوات متفاوتة من مدة الدراسة وبلغت نسبة الممارسة أكثر من ٥٠ % ، كما قدمت الدراسة بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد المصارف عينة الدراسة وكذلك الجهات المنظمة في سوق العراق للأوراق المالية والمستثمرين.

الكلمات الدالة : إدارة الأرباح، مخصص خسائر القروض، القيمة السوقية للأسهم، تمهيد الدخل، الأرباح قبل الضرائب والمخصصات.

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (أثر إدارة الأرباح في القيمة السوقية للأسهم للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

**Earnings Management Practices In The Banking Sector And
Their Impact On The Market Value Of The Bank's Stocks:
An Empirical Study Of A Sample Of Iraqi Private Banks
Listed In The Iraq Stock Exchange**

Assistant Professor Dr. Naeem Sabah Jarrah

Resercher : Sajjad Taher Khalaf AL-Tuwayhir

University of Basra- College of Administration and Economics

Department of Banking and Financial Sciences

Abstract :

This study aims to demonstrate the impact of Earnings management variables on the LLPs loan loss Provisions model as an independent variable in the market value of bank stocks as a supported variable, on the grounds that some bank departments seek to influence the outputs of their financial statements in order to achieve predetermined goals and then reflect these practices in the value The market stock of banks, through the use of the financial statements of a sample of banks amounting to 5 banks for the period (2011-2020).

This was done through two main hypotheses: the correlation hypothesis between the variables of profit management and the market value of the bank's shares and the impact hypothesis between the variables of profit management and the market value of the shares. (which was calculated through the multiple linear regression equation) for eight banks from the study sample.

The study reached a number of conclusions, the most important of which are: The study sample banks practice profit management during different years of the study period, and the practice rate reached more than 50%. The study also made some recommendations that would help the study sample banks as well as the regulators in the Iraqi market. Securities and investors.

Key words : Earnings management, loan loss provision, stock market value, Income smoothing, Earnings before tax and provisions.

المقدمة

يهدف كل مصرف لزيادة ثروته من خلال زيادة حصته السوقية التي تتجسد في قيمة الأسهم في أسواق المال، وأن زيادة تلك القيمة لا تؤثر على أصحاب الأسهم فقط وإنما على العديد من الأطراف التي تربطهم مصالح بالمصرف، ومن الجدير بالذكر بأن الزيادة الحاصلة في قيمة الأسهم قد لا تكون حقيقية ويظهر ذلك على المدى البعيد لهذه الأسهم، ويعود السبب في ذلك إلى ما يصطلح عليه بإدارة الأرباح التي تقوم بها إدارات بعض المصارف التي أتخذت عدة معاني ومفاهيم وعلى وفق ما طرحته الأدبيات المالية .

وبما أن القوائم المالية الختامية لها الدور البارز في إتخاذ مجموعة من القرارات الإستثمارية ومنها قرار البيع والشراء للأسهم، فقد تلجأ بعض إدارات المصارف لممارسة بعض السلوكيات المقبولة وغير المقبولة، ومن هذه السلوكيات هو التلاعب بالأرقام المحاسبية للقوائم الختامية إذ يعتبرها البعض بأنها سلوكيات مشروعة حتى وإن كانت غير أخلاقية طالما أنها تحقق مصلحة المصرف، والبعض الآخر يعتبره تضليل في القوائم المالية طالما فيه صفة التعمد.

وتأسيسا على ذلك فقد تشكلت مباحث الدراسة بشكل متوازي من حيث عرض الجوانب النظرية الخاصة بممارسات إدارة الأرباح من جهة والقيمة السوقية من جهة أخرى، فيما تناول المبحث الثاني من الدراسة الإجراءات التطبيقية المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وفق نموذج مخصص خسائر القروض، والذي يعد النموذج الأكثر فعالية في تقدير المستحقات الغير إختيارية والذي عن طريقه نجد المستحقات الإختيارية لدى المصارف وعلاقتها وتأثيرها بأسعار الأسهم (سعر الإغلاق السنوي) في السوق المالية كونها تعد الممثل الأفضل لقيمة المصرف حسب رأي الباحثين والمهتمين بالجانب المالي .

المحور الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

أهمية البحث

تتشكل أهمية البحث وفق الآتي :

١. ترتبط أهمية البحث بما يوفره للمساهمين والجهات الأخرى ذات المصالح بالمصارف عينة الدراسة بما فيها الجهات الرقابية والإشرافية من مؤشرات عن مدى تفشي ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح وحجم آثارها على القيمة السوقية للأسهم ومن ثم على قيمة المصارف .
٢. إن هذا البحث جاء لتحديد فيما إذا كانت هنالك ممارسة لإدارة الأرباح من عدمها، فضلاً عن تحديد قدرة المستثمرين والمساهمين على إكتشاف هذه الممارسات أم لا من خلال دراسة علاقتها بالقيمة السوقية لأسهم المصارف بالاعتماد على التقارير المالية التي تنشرها المصارف .
٣. على الرغم من أن العديد من الدراسات السابقة قد أجريت على الشركات والمصارف في أسواق الدول الإقليمية والدول المتقدمة، فإن هذه الدراسة تكتسب أهمية أخرى من خلال تطبيقها على عينة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كون السوق العراقي يتسم بالكثير من التحديات والمخاطر وما يحدث من تقلبات في الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول مدى قيام المصارف العراقية الخاصة بممارسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية ومدى فهم المستثمر لهذه الممارسات وتأثيره على القرار الإستثماري الخاص بالبيع أو الشراء المنعكس بالقيم السوقية للأسهم التي تحدد حجم عوائد الأسهم في الفترة الزمنية الخاصة بالإعلان عن القوائم المالية، ولأهمية القوائم المالية في الإعتماد عليها عند إتخاذ القرارات بسبب ما تحتويه من

بيانات التي تؤخذ بعين الاعتبار في الكثير من القرارات الإستثمارية لاسيما بعد تحليلها جاءت مشكلة الدراسة وفق السؤال الآتي :-

- هل تمارس عينة المصارف العراقية الخاصة إدارة الأرباح ؟
- هل توجد علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح في عينة المصارف العراقية الخاصة والقيمة السوقية لأسهم المصارف ؟

فرضيات البحث

تقوم الدراسة على اختبار فرضيات العدم والفرضيات البديلة لكل مما يأتي على النحو التالي :

١. الفرضية الرئيسة الاولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغيرات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم المصارف.
٢. الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغيرات إدارة الأرباح على القيمة السوقية لأسهم المصارف.

أهداف البحث

يحاول البحث تحقيق جملة من الأهداف تتلخص بما يلي :

١. التعرف على أثر ممارسة إدارة الأرباح في القيمة السوقية للأسهم في عينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
٢. توضيح العلاقة بين إدارة الأرباح والقيمة السوقية للأسهم في عينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
٣. بيان دور نموذج مخصص خسائر القروض في الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح في عينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وإنعكاس ذلك على القيمة السوقية للأسهم .

مجتمع وعينة البحث

يشتمل مجتمع الدراسة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وسيتم إختيار عينة من هذه المصارف قائمة على إعتبرات محددة وأهمها توفر البيانات خلال فترة الدراسة وكذلك إقتصادها على المصارف التجارية الخاصة وعدم التطرق للمصارف الإسلامية بسبب خضوعها لمعايير محاسبية مختلفة, ومن ثم فإن عينة الدراسة تضم خمسة مصارف ولمدة عشر سنوات.

النموذج المستعمل في البحث

أستعمل في كشف ممارسات إدارة الأرباح نموذج مخصص خسائر القروض LLPS كونه يتناسب من نشاط وخدمات المصارف.

بعض الدراسات السابقة

١. دراسة اللوزي (2013)

عنوان الدراسة	أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحليل إدارة الأرباح في الشركات الصناعية وأثرها على أسعار الأسهم في السوق المالية, كما تبحث في علاقة أسعار الأسهم ببعض المتغيرات الضابطة مثل نسبة المديونية وحجم مكتب التدقيق وحجم الشركة .
مكان ومدة الدراسة	دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١).
حجم وعينة الدراسة	٢٨ شركة .

النتائج التي توصلت إليها الدراسة	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وسعر السهم، أيضا يشير إلى وجود أثر إيجابي كلما كبر حجم الشركة ومكتب التدقيق، وأثر سلبي في حال زيادة نسبة المديونية على أسعار الأسهم.
أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	تختلف الدراسة السابقة عن دراسة الباحث من خلال العينة التي تضم الشركات الصناعية بإستخدام نموذج جونز المعدل، في حين إعتد الباحث على القطاع المصرفي وإستخدام نموذج مخصص خسائر القروض.

٢. دراسة ٢٠١٤ : Welc

عنوان الدراسة	Impact of Earnings Smoothness on Stock Prices, Stock Returns and Future Earnings Changes – the Polish Experience تأثير تمهيد الأرباح على أسعار الأسهم وعوائد الأسهم و تغيرات الأرباح المستقبلية – التجربة البولندية
نوع الدراسة	بحث منشور
الهدف من الدراسة	تهدف هذه الدراسة لبيان أثر تمهيد الدخل على الأرباح المستقبلية.
مكان ومدة الدراسة	اشتمل البحث على الشركات المدرجة في بورصة وارسو للمدة (١٩٩٨-٢٠١٣)
حجم وعينة الدراسة	٥ محافظ إستثمارية تضم شركات مختلفة.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة	واستنتجت الدراسة بأن الشركات التي تميل إلى تمهيد الأرباح بشكل كبير تكون مخاطرها منخفضة نسبياً وأيضاً تكون ذات أرباح منخفضة.
أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	أختلفت دراسة الباحث من خلال إيمانه على مخصص خسائر القروض في تفسير علاقة إدارة الأرباح بالقيمة السوقية للأسهم.

دراسة الميرياني و آخرون (2015)

عنوان الدراسة	إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم
نوع الدراسة	بحث منشور
الهدف من الدراسة	تحاول هذه الدراسة التعرف على مدى وجود ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية الإماراتية وعلاقتها بعوائد أسهمها.
مكان ومدة الدراسة	دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٤)
حجم وعينة الدراسة	١٤ شركة صناعية إماراتية
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها : وجود علاقة سلبية غير دالة إحصائياً بين إدارة الأرباح وعوائد الأسهم للشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة , قد تعود إلى عدم ممارسة الشركات عينة الدراسة لأسلوب إدارة الأرباح بالمجمل.
أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	اعتمدت الدراسة السابقة على نموذج جونز (١٩٩١) في كشف ممارسات إدارة الأرباح للقطاع الصناعي, في حين اعتمد الباحث على نموذج مخصص خسائر القروض للقطاع المصرفي.

٣. دراسة Altıntaş et al : 2017

عنوان الدراسة	The Impact Of Earnings Management On The Value Relevance Of Earnings: Empirical Evidence From Turkey تأثير إدارة الأرباح في أهمية قيمة الأرباح: الأدلة التجريبية من تركيا
نوع الدراسة	بحث منشور
الهدف من الدراسة	ركزت هذه الدراسة على إظهار العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، كما تحلل هذه الدراسة وجود ممارسات لإدارة الأرباح باستخدام المعلومات المالية لشركات التصنيع التركية المدرجة.
مكان ومدة الدراسة	بورصة إسطنبول للمدة (٢٠١٢-٢٠١٦)
حجم وعينة الدراسة	١١٢ شركة (56 شركة عالية الأداء و 56 شركة منخفضة الأداء).
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	أظهرت النتائج أن الشركات ذات الأداء المنخفض تميل إلى زيادة أرباحها حتى تتمكن من إخفاء أدائها المنخفض ومن ثمَّ ستظهر عوائد أسهمها مقاربة للشركات ذات الأداء العالي وهذا سيقود بدوره إلى إضعاف السوق .
أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	اختلفت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث في اعتماد نموذج جونز المعدل في تفسير العلاقة بين إدارة الأرباح والقيمة السوقية للأسهم.

٤. دراسة علي (٢٠١٩)

إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية	عنوان الدراسة
بحث منشور	نوع الدراسة
يسهم البحث في تسليط الضوء على إدارة الأرباح التي تقوم بها الوحدات الإقتصادية، إذ تكمن أهميته في الوقوف على طبيعة الأثر الذي تتركه إدارة الأرباح في القيمة السوقية لأسهم المصارف الخاصة.	الهدف من الدراسة
بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١)	مكان ومدة الدراسة
٣ مصارف	حجم وعينة الدراسة
إن تبني إدارة الوحدة الإقتصادية لسياسة إدارة الأرباح له تأثير على أسعار الأسهم المتداولة وأيضاً على القرارات الإستثمارية التي تتخذها الإدارة.	النتائج التي توصلت إليها الدراسة
اختلفت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث في كونها اعتمدت على نسبة (Miller, 2009) في كشف ممارسات إدارة الأرباح، في حين اعتمد الباحث على نموذج مخصص خسائر القروض، وكذلك إختلاف المدة الزمنية بين الدراستين.	أوجه الإختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة

المحور الثاني

الإطار النظري لإدارة الأرباح

أولا : إدارة الأرباح

عرفت إدارة الأرباح على أنها الاستخدام المتعمد من قبل الإدارة للتقارير المالية بهدف التلاعب والتأثير على أرباح المصرف وتضليل أصحاب المصالح المختلفة حول الأداء الفعلي للمصرف وهذا بدوره سيقود لتأثير سلبي على أداء المصرف المستقبلي (Widuri& Sutanto, 2019: 172). وعرف Lopes إدارة الأرباح في ثلاث مجموعات (الأبيض ، الرمادي ، الأسود)، إذ يعني الأبيض بأن إدارة الأرباح إيجابية وتعزز شفافية التقارير المالية من خلال إستخدام المرونة في المعايير المحاسبية للإشارة إلى معلومات المدير الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية، فيما يعني التعريف الرمادي لإدارة الأرباح إستغلال المرونة في المعايير المحاسبية أما بشكل انتهازي أو لتعزيز الكفاءة الإقتصادية للمصرف، أما التعريف الأسود لإدارة الأرباح فينطوي على ممارسات غير قانونية من شأنها أن تؤدي إلى تحريف أو تقليل شفافية التقارير المالية، وتكمن الصعوبة في تمييز ممارسات إدارة الأرباح إلى أن هنالك بعض المعاملات المحاسبية تخضع للمبادئ الأخلاقية في اتخاذ بعض القرارات (Lopes, 2018: 181). وأن أغلب الأدبيات السابقة قسمت إدارة الأرباح إلى قسمين (Zang, 2012: 676):

١ إدارة الأرباح المستتدة للأنشطة الحقيقية: إذ يحدث هذا النوع من خلال التلاعب بالأرباح المبلغ عنها في اتجاه معين ومقصود لصالح الإدارة، ومثال على ذلك عندما تقوم الإدارة بتخفيض نفقات البحث والتطوير والإعلان ونفقات الصيانة بهدف التأثير على صافي الدخل.

٢- إدارة الأرباح المستندة على المستحقات المحاسبية: تتحقق إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق من خلال تغيير السياسات المحاسبية أو التقديرات المطبقة عند الاعتراف بمعاملة معينة في البيانات المالية. تشمل الأمثلة تغيير طريقة الإهلاك للأصول الثابتة أو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. يمكن لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق تحيز الأرباح المبلغ عنها في اتجاه معين دون تغيير المعاملات الأساسية ولا تغير التدفقات النقدية (Jie et al, 2017: 2).

ثانيا : دوافع ممارسات إدارة الأرباح

أثبتت العديد من الدراسات بأن المديرين لديهم أسباب مختلفة لإدارة الأرباح وتقديم تقارير مرضية في بيانات المصرف المالية، وأهم الدوافع التي تدفع الكثير من المدراء نحو إدارة ارباح المصرف هي ما يلي (Aghab, 2020: 11-17) :

١ - دوافع تلبية توقعات سوق رأس المال :

يرى Aghab وبحسب الكثير من الدراسات المنشورة بأن المديرين ينخرطون بإدارة الأرباح بهدف التأثير على أسعار الأسهم وخاصة في الأسواق الناشئة والهدف من وراء ذلك هو من اجل تجنب الخسائر المتوقعة وأيضا للتأثير على توقعات المحللين الماليين.

ويرى بعض الباحثين بأن اعتماد بعض المستثمرين على المعلومات المحاسبية في تقييم الأسهم يمكنه أن يولد دافعا للمديرين للتلاعب بالأرباح للتأثير على أداء سعر السهم في المدى القصير ومن ثم يعد المدير بأن هذه الدوافع ستصب في صالح خفض التكاليف التنظيمية وكلفة رأس المال وأيضا تعظيم المنفعة للمديرين (اللوزي، ٢٠١٣: ١٢).

٢ - دوافع مرتبطة بالإدارة :

تبذل الإدارة أقصى الجهود الممكنة في سبيل الوصول إلى تحقيق أهداف أصحاب المصلحة لاسيما المساهمين، ومن ثم فإن الهدف الذي يحقق للإدارة الحوافز والمكافئات ستعمل الإدارة للوصول إليه من خلال تحقيق مستويات أرباح مقبولة وتقليل التقلبات في الدخل من خلال استعمال بعض السياسات المحاسبية التي من شأنها أن تساعد الإدارة على تحقيق أهدافها (علي، ٢٠١٩: ٤٢-٤٣).

ويرى Habbash بأن بعض الشركات تلجأ لإدارة الأرباح بسبب عمليات إعادة الشراء عندما يكون للمديرين أسهم في هذه الشركة ومن ثم ستكون دوافع الإبلاغ عن الأرباح إنتهازية (Habbash& Alghamdi, 2015: 6).

٣ - دوافع الاقتراض :

تلجأ بعض الشركات عندما تريد الحصول على قرض إلى إدارة أرباحها بشكل صعودي كي تبعث رسالة اطمئنان إلى الجهات الدائنة عن جدارتها الإئتمانية ومن ثم حصولها على قروض بتكلفه أقل، وهذا ما تلجأ إليه الشركات المتعثرة عندما تواجه صعوبة في إعادة التفاوض بشأن الحصول على قرض. ومن جانب آخر تسعى بعض الشركات إلى إدارة أرباحها نزولا بهدف التأثير على شروط التفاوض المستقبلية حول الدين (El Diri, 2018: 75).

٤ - دوافع تنظيمية :

بسبب اللوائح التنظيمية التي تفرضها أغلب الأسواق الناشئة بالحفاظ على مستوى ربح معين، دفع ذلك بعض إدارات الشركات المشاركة في أسواق المال لهذه الدول إلى ممارسة إدارة الأرباح صعودا أو نزولا، وهذا سيظهر بأن المديرين يتصرفون وفق اللوائح المعمول بها .

٥ - دوافع مرتبطة بالتكاليف السياسية :

تلجأ بعض الشركات لإدارة أرباحها نزولا والسبب يعود في ذلك إلى تدخل الحكومة في هذه الشركات إذا ما رأت بأنها قد حققت أرباح مرتفعة نسبيا، وفي هذه

الحالة ستتخلى (تخفي) الشركات عن الأرباح قصيرة الأجل حتى تتمكن من تعظيم الأرباح طويلة الأجل، من خلال بعض الاساليب المحاسبية في خفض الدخل وكمثال عليها في حالة زيادة التعريفة الجمركية ستحصل هذه الشركات على بعض الإعفاءات (Jones, 2011:89-90).

٦ -دوافع التهرب الضريبي :

بسبب الأعباء الضريبية المترتبة على الشركات المختلفة ومنها المصارف، تلجأ بعضها لتخفيض الأرباح للتقليل من الأعباء الضريبية، فيما يلجأ البعض الآخر إلى زيادة الأرباح في حالة انخفاضها أكثر من المعدل المطلوب لأجل تجنب البحث عن سبب إنخفاض الأرباح من قبل السلطات الرقابية والضريبية (الهندي، ٢٠١٥: ٣٥).

ثالثاً : أساليب تبني ممارسات إدارة الأرباح

أما فيما يخص الأساليب التي تستعملها الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح من أجل زيادة أرباحها أو زيادة القيمة السوقية لها ومنها تقدير مخصص للديون المدومة فإنها تلجأ لتقنيات متعددة، وعلى الرغم من كون هذه الممارسات قانونية إلا أنها قد تؤدي بالنهاية إلى نقل صورة غير حقيقية للأطراف المتعاقدة مع المصرف وأيضاً سوق الأوراق المالية، ومن أبرز الأساليب التي تستخدمها الإدارة في إدارة أرباحها هي ما يلي (Scott, 2015: 447) :

١. الاغتسال الكبير:

يرى Scott بأن عملية الاغتسال الكبير أو ما يعرف بالاستحمام بانها تحدث في أوقات الضغط التنظيمي أو عملية إعادة الهيكلة، إذ يحدث في مثل هذه الحالة

شطب لبعض أصول المصرف ومنها على سبيل المثال شطب الديون المعدومة وتحميلها في هذه السنة والغاية منها هو لتعظيم الأرباح في المستقبل. في حين يرى كل من Kwon و Lee بأن الاغتسال الكبير هو أسلوب محاسبي لتحميل الاصول المتعثرة في سنة مالية لتقليل الدخل التشغيلي وصافي الدخل، ويحدث هذا عندما يتم تغيير المدير التنفيذي السابق بمدير جديد إذ يعمل الأخير على شطب الديون المشكوك في تحصيلها من أجل تعظيم الأرباح في المستقبل، وأيضا تعمل بعض المصارف التي لديها عدد أكبر من المساهمين على تقليل الأرباح المبلغ عنها في السنة المالية قبل زيادة سعر السهم، في حين تعمل الاخرة التي لديها عدد أقل من المساهمين على توسيع الأرباح المبلغ عنها في السنة المالية قبل إنخفاض سعر السهم (Kwon & Lee, 2016: 1793).

٢. تقليل الدخل :

يسعى بعض المدراء لتخفيض الدخل في الفترة الحالية لأجل زيادة الدخل في المستقبل، كما يسعى البعض الآخر لذلك لتجنب التكاليف الضريبية التي تفرض على مستويات الدخل العالية والذي يتم عن طريق تقليل الأرباح المعلنة (Li, 2011: 22).

٣. تعظيم الدخل :

عبارة عن استراتيجية تستخدمها الإدارة لتضخيم الأرباح المبلغ عنها عن طريق استعمال الاحتياطات الخاصة بالأرباح السابقة أو الاقتراض من القوائم المستقبلية، ويلجأ المديرون لهذه الاستراتيجية لغرض تعظيم الحوافز التي يتلقونها إذا ما حقق المصرف الأرباح العالية، كذلك لعدم انتهاك عقود الدين، وأيضا تلبية توقعات المحللين (Ashour, 2011: 17).

٤. تمهيد الدخل :

يعرف تمهيد الدخل أو ما يعرف بتجانس الدخل بأنه التدخل المتعمد من قبل إدارة المصرف لتقليل الانحرافات أو التقلبات في الدخل من خلال إتباع بعض الإجراءات المحاسبية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والقصد وراء هذا التدخل هو لأجل إيصال رسالة لأصحاب المصلحة بأن الأرباح مستقرة، ومن ثم سيؤدي هذا العمل إلى وصول الوحدة الاقتصادية إلى الفرص الإستثمارية التي يوفرها الممولين والذي من شأنه سينعكس على قيمة المصرف في الأسواق المالية (Altaie et all, 2017:711-712)، وأيضاً يعد تمهيد الدخل من قبل المصارف أمراً مهماً للمصرف؛ لأنه يمكن أن يكون له آثار إيجابية على استقرار النظام المالي ويمكن أن يكون له أيضاً آثار سلبية على الشفافية في إعداد التقارير المالية، وإحدى الأدوات التي يمكن للبنوك أستمعاليها لتسهيل الدخل هي مخصصات خسائر القروض. تحدد الأدبيات الخاصة بتمهيد الدخل المصرفي مخصصات خسائر القروض كأداة مهمة تستعملها المصارف لتمهيد الدخل بسبب تأثيرها المباشر على صافي هامش الفائدة لدى البنوك ودورها في التخفيف من مخاطر الائتمان الناشئة عن الإقراض المصرفي، على الرغم من أن مخصص خسائر القروض ليس هو الرقم المالي الوحيد الذي يمكن لمديري البنوك أستمعاليه لتمهيد الدخل لتحقيق بعض النتائج المرغوبة لإعداد التقارير المالية (Ozili, 2019: 2). فإذا كانت الأرباح تتبع من مصادرها الطبيعية ، فيجب أن يتم تسعير الأسهم ذات الدخل الممهد بشكل أفضل. ومع ذلك ، إذا كانت الأرباح الممهدة ناتجة عن التلاعب المتعمد بالأرباح ، فإن عدم تناسق المعلومات يحدث وتتدهور كفاءة السوق المالي (Welc, 2014: 72).

المحور الثالث

الإطار النظري للقيمة السوقية

أولا : مفهوم القيمة السوقية للأسهم وأنواعها

يعد مفهوم القيمة بالنسبة للمستثمر أمر أساسي، ولا سيما عند تقييم الأسهم، فضلا عن للقيمة السوقية للسهم، هنالك قيم أخرى أهمها (الشمري وآخرون، ٢٠١٧: ١٤٩-١٥٠):

١. القيمة الأسمية :

تثبت القيمة الأسمية للسهم على الورقة المالية من خلال النص القانوني والذي حدد في العراق بقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل بسعر (واحد دينار) للسهم ولا يجوز أن يصدر السهم بأقل أو أكثر من ذلك عند زيادة رأس المال أو عند التأسيس.

٢. القيمة الدفترية :

تمثل القيمة الدفترية حقوق الملكية في الميزانية العمومية المثبتة في سجلات المصرف ولذلك فهي تعرف بالقيمة المحاسبية، وأن النمو في هذه القيمة يعد مؤشرا مهما على قدرة المصرف في التوسع والإستمرار، ويمكن حساب القيمة الدفترية من خلال قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم العادية المصدرة، وينتقد المدخل الذي يعتمد على القيمة الدفترية بسبب إعتماده على المعلومات التاريخية وتجاهله لأرباح المصرف المتوقعه (محمد، ٢٠١٧: ٣٩٩).

٣. القيمة السوقية :

تعرف القيمة السوقية للسهم على أنها القيمة النقدية المدفوعة من قبل المستثمرين في لحظة زمنية محددة وبتأثير عوامل العرض والطلب في البورصة، ومتغيرات أخرة أبرزها المعلومات المحاسبية والمؤشرات المالية التي تدل على نتائج أعمال الشركة وظروف الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه وكذلك سلوك المتداول (الشوري، ٢٠١٧: ٤٤٩).

أو كما عرفها (نصر) بأنها سعر بيع السهم في الأسواق المالية والناجم عن تلاقي أسعار العرض مع أسعار الطلب (عدد الأسهم المعروضة لمستويات سعرية مختلفة مع عدد الأسهم المطلوبة ومستويات سعرية مختلفة) لتحديد قيمة السهم السوقية، مع ملاحظة التدفقات النقدية المتوقعة للسهم في المستقبل مع مراعاة المخاطر الناتجة عن هذه المكاسب (نصر، ٢٠٢٠: ٨٣٠).

ومن خلال إستعراض المفاهيم السابقة للقيمة السوقية فإن الباحث يعرف القيمة السوقية للأسهم على أنها قيمة السهم في سوق الأوراق المالية خلال لحظة زمنية معينة محددة بحجم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخاطر الناجمة عن هذه التدفقات، التي قد تتدخل إدارة المصرف في التأثير عليها بصورة غير مباشرة وغير مشروعة، وتعد القيمة السوقية من أهم مؤشرات الأداء في تقييم المصارف والمنشآت الإقتصادية.

٤. القيمة التصفوية :

هي القيمة المتوقع الحصول عليها من قبل حملة الأسهم عند تصفية المصرف بعد سداد جميع الديون والإلتزامات المترتبة على المصرف، وأن السعر الذي تباع به أسهم المصرف يسمى بسعر التصفية وكذلك فإن قيمة بيع أصول المصرف عند التصفية تسمى القيمة التصفوية للمصرف (حمد، ٢٠١٨: ٥٠).

٥. القيمة الحقيقية :

أو كما تعرف بالقيمة العادلة التي تتحدد وفق معطيات معينة منها (قاعدة أصول الشركة، توزيعات الأرباح، آفاق النمو المستقبلية والظروف الإقتصادية العامة) .

فعندما نريد إتخاذ القرار الإستثماري المناسب بيعا أو شراء يجب أن ننظر للقيمة الحقيقية للسهم، فعندما تكون القيمة الحقيقية للسهم أعلى من سعر السوق سيتوجب علينا في هذه الحالة هو إتخاذ قرار الشراء بسبب إمكانية إرتفاع سعرها في المستقبل، وفي حال كان سعر التداول أكبر من القيمة الحقيقية ينبغي التخلص من السهم لتجنب الخسارة المحتملة في المستقبل (سميرة، ٢٠١٠: ١١٩).

كما يعد دخول مفهوم القيمة العادلة للمعايير المحاسبية أحد التطورات المهمة نتيجة لتغير القوة الشرائية عبر الزمن وأيضا القيمة الاستبدالية للأصول، فضلا عن للآزمات المالية وضعف المؤشرات المالية في تقييم الأداء الحالي والمستقبلي (أحمد، ٢٠١٩: ١٥).

ثانيا : العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم

تتأثر القيمة السوقية لأسهم المصرف كبقية القطاعات بجملة من العوامل نتيجة إرتباطها وتفاعلها مع المتغيرات والظروف الإقتصادية المحيطة، ونتيجة لذلك فإن السوق المالية تؤثر وتتأثر بالعالم الخارجي وعليه فإن أي تغير في الظروف الإقتصادية والعوامل الأخرى ستعكس على أسواق المال مسببة إنيهادات ببعض أسعار الأسهم، ومن أهم تلك العوامل هي (السوفي وآخرون، ٢٠٢٠: ١٠٦-١٠٧):

١. سعر الفائدة:

تؤثر اسعار الفائدة على أسواق راس المال وأسواق النقد وعليه فإنها تؤثر بشكل مباشر على أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي من خلال التأثير على الأداء وقرارات المستثمرين الأفراد والشركات (Saunders&Cornett, 2014: 26).

٢. العرض والطلب:

تتأثر القيمة السوقية لأسهم المصرف عند زيادة الطلب عليها نتيجة حالة التفاؤل بين المستثمرين فيما يخص مستقبل المصرف (عبد الحميد وحسن, ٢٠١٩: ٥١٣).

٣. سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الجنابي, ٢٠١٤: ٩٣).

٤. التضخم:

يقصد بالتضخم انخفاض القوة الشرائية للنقد المتداول, إذ ينعكس على قيمة السهم السوقية بزيادة التكاليف وانخفاض هامش الربح (حمودي وآخرون, ٢٠٢٠: ٢٦٠).

٥. الناتج المحلي الإجمالي:

يظهر تأثير الناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية للسهم بالزيادة والإنخفاض, فعند زيادة الناتج القومي الإجمالي من خلال زيادة الناتج الاقتصادي الحقيقي سيزيد من التفاؤل بشأن المستقبل مما يزيد من حركة التعامل في الأسهم ومن ثم إرتفاع القيمة السوقية للأسهم, وأن هذه الزيادة ممكن ان تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي الذي يقود بدوره نحو حدوث التضخم وانخفاض معدل العائد على الإستثمار ومن ثم انخفاض القيمة السوقية للأسهم (الياسين, ٢٠١٩: ٢١).

٦. معدل دخل الفرد:

يتناسب دخل الفرد طرديا مع الطلب على السلع والخدمات, فكلما زاد الدخل زاد الطلب على السلع والخدمات, فعندما يغطي الفرد إحتياجاته الأساسية ويكون

لديه أموال فائضة فإنه سيقوم باستثمار جزء وادخار جزء آخر، وأن حجم الأموال التي تذهب باتجاه شراء الأسهم سيزيد من الطلب عليها نتيجة زيادة دخل الأفراد.

٧. النمو الإقتصادي:

يتابع المستثمرين في السوق المالي المتغيرات الإقتصادية عن كثب، مثل الدخل الشخصي وحجم المبيعات والنتائج القومي الإجمالي وأن الزيادة الحاصلة في هذه المتغيرات ستسهم بشكل كبير في زيادة النمو الإقتصادي الذي يؤدي بدوره لزيادة القيمة السوقية للمصارف من خلال زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المقدمة من قبل هذه المصارف .

٨. مقسوم الأرباح:

من أهم المحددات للسعر السوقي للسهم هو مقسوم الأرباح، إذ ينصح المحلل المالي المستثمرين في شراء الأسهم التي من المتوقع أن تزداد توزيعات الأرباح عليها في حين ينصح بالأسهم التي يتوقع إنخفاض أسعارها ومن ثم إنعدام توزيعات الأرباح عليها (العكيلي، ٢٠٢١: ١١).

٩. تركيبة هيكل رأس المال:

تسعى إدارة المصرف في تهيئة مزيج تمويلي إستراتيجي يسهم بدوره في تخفيض تكاليف التمويل لحد يسهم في تعظيم قيمة وربحية المصرف ومن ثم الموازنة بين الأسهم العادية من جهة والقروض والسندات من جهة أخرى، وهنا يجب على الإدارة أن تولي إهتمام كبير بالتمويل عن طريق الأسهم بوصفها الدالة التي تربط بين أداء المصرف مع التغيرات في قيمته (عبد الله، ٢٠٢٠، ١٧٤).

١٠. حجم المصرف :

يظهر لحجم المصرف أثر كبير على أنشطته وقيمه السوقية وكما تشير الدراسات فإن لحجم المصرف أثر إيجابي وآخر سلبي، فمن حيث كونه إيجابي تتمتع المصارف الكبيرة بوجود أكبر عدد من الزبائن كما تمتاز بوفورات الحجم وإقتصاديات النطاق مما يسهم ذلك في تخفيض تكلفة التمويل وزيادة حجم الأرباح، أما من حيث كون حجم المصرف ذا اثر سلبي فيظهر ذلك في زيادة التكاليف التشغيلية وتكاليف التسويق والتكاليف البيروقراطية التي تظهر أثر سلبي بين حجم المصرف والربحية (Gupta & Mahakud: 2020, 3). وفيما يخص حجم المصرف فإن الباحث يرى بأن زيادة حجم المصرف له إنعكاس إيجابي على ربحية المصرف للمزايا المذكورة آنفا وأن الأثر السلبي بإمكان الإدارة العمل على تقليل هذا الأثر.

مما سبق يمكن القول بأن المستثمرين والمحللين الماليين يعتمدون بصورة كبيرة على مخرجات القوائم المالية للمصارف في تقييم بعض المصارف وتقييم أسهمها، وهذا ما يولد حافزا لدى بعض المديرين لتضليل المستفيدين بغية تحقيق مكاسب معينة أو التأثير على القيمة السوقية لأسهم المصارف، وتأتي هذه الممارسات بسبب تكاليف رقابة الأداء من قبل المالكين وبسبب حوزة المديرين على معلومات لا يملكها حملة الأسهم ويظهر هنا الأثر السلبي لممارسات إدارة الأرباح بالأجل القصير مقابل كسب بعض الأهداف الغير مشروعة وهذا ما يضر بمصلحة المصرف بالأجل الطويل والتأثير على القيمة السوقية نزولا لأسهم هذه المصارف.

المحور الثالث

الجانب التطبيقي

من أجل التحقق من فرضيات البحث فقد لجأ الباحث إلى بيان أثر ممارسات إدارة الأرباح في القيمة السوقية للأسهم العادية لأسهم المصارف عينة البحث وذلك من خلال تطبيق معادلة مخصص خسائر القروض LLPS (والذي يعد من النماذج المهمة في كشف ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي) التي من خلالها نقوم بتقدير المستحقات الغير اختيارية وعلى النحو التالي (المشهداني ومحمد، ٢٠١٩: ١٣) :

$$NDLLP_t = \beta_0 + \beta_1(\Delta NPL_t) + \beta_2 LCO_t + \beta_3 \left(\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}} \right) + \beta_4 SIZE_t + \beta_5 LLR_{t-1} + e$$

حيث أن :

$NDLLP_t$: المستحقات الغير اختيارية للسنة t .

ΔNPL_t : التغير في القروض الغير عاملة للسنة t إلى إجمالي موجودات السنة $t-1$.

LCO_t : قيمة التغيرات (الزيادة أو الإنخفاض) في مخصصات خسائر القروض للسنة t إلى إجمالي موجودات السنة $t-1$.

$EBTP_t$: الأرباح قبل الضرائب والمخصصات للسنة t إلى إجمالي موجودات السنة $t-1$. $SIZE_t$: اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الموجودات للسنة t .

LLR_{t-1} : مخصصات خسائر القروض في بداية السنة t إلى إجمالي الموجودات للسنة $t-1$.

e : القيمة المتبقية .

ومن ثم فإن تقدير المستحقات الاختيارية يتم على النحو التالي (Spierings, 2011: 17) :

$$DLLP_t = LLP_t - NDLLP_t$$

حيث أن :

$DLLP_t$: المستحقات الإختيارية للسنة t .

LLP_t : إجمالي مستحقات السنة (مخصصات خسائر القروض للسنة t إلى

إجمالي موجودات السنة $t-1$) .

$NDLLP_t$: المستحقات الغير إختيارية للسنة t .

ومن أجل التخلص من مشكلة حجم العينة نقوم بعمل التوزيع الطبيعي للمتغير التابع المتمثل بالقيمة السوقية :

الجدول (١)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات القيمة السوقية لأسهم المصارف

أسم المصرف	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	P-value	Statistic	df	P-value
مصرف بغداد	.155	10	.200	.913	10	.303
المصرف الأهلي	.185	10	.200	.940	10	.555
مصرف آشور	.233	10	.133	.911	10	.290
مصرف الخليج	.161	10	.200	.948	10	.646
مصرف الموصل	.260	10	.053	.858	10	.073
مصرف الشرق الأوسط	.220	10	.060	.880	10	.090
مصرف الاستثمار	.218	10	.195	.841	10	.002
المصرف المتحد	.180	10	.200	.905	10	.248
مصرف سومر	.135	10	.200	.953	10	.702
مصرف المنصور	.186	10	.200	.917	10	.330

المصدر : من إعداد الباحث بالأعتماد على برنامج SPSS

أثر متغيرات ادارة الارباح وفقا لنموذج مخصص خسائر القروض (LLPS) على القيمة السوقية لاسهم المصارف

من خلال نتائج الجدول (١) والذي يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المصارف عينة الدراسة، إذ تم استعمال اختبار (Kolmogorov-Smirnov) و اختبار (Shapiro-Wilk) لمعرفة فيما اذا كانت البيانات تتوزع طبيعياً، إذ تتبع البيانات التوزيع الطبيعي في حالة كون القيمة الاحتمالية P-value اكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥. إذ نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية P-value لنتائج الاختبارات لجميع المصارف كانت اكبر من ٠,٠٥ وهذا يدل على ان بيانات المصارف تتبع التوزيع الطبيعي. ومن خلال الجداول الآتية نلاحظ مصارف عينة الدراسة التي قامت بممارسة إدارة الأرباح التي لم تقم بذلك من خلال مقارنة قيمة الوسط الحسابي مع المستحقات الاختيارية :

الجدول (٢)

تصنيف المصرف الأهلي العراقي بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
ممارس	٠,٠٠٩١	0.0217	0.025849	0.0091	٠,٠٣٤٩١٤٥٨	٢٠١١
غير ممارس	٠,٠٠٩١	0.0217	0.015320	0.0072	٠,٠٢٢٥٠٤٥٧	٢٠١٢
غير ممارس	٠,٠٠٩١	0.0217	0.016762	0.0056	٠,٠٢٢٣٣٦١٣	٢٠١٣
ممارس	٠,٠٠٩١	0.0217	0.029599	0.0057	٠,٠٣٥٣٣٣٥١	٢٠١٤
ممارس	٠,٠٠٩١	0.0217	0.026898	0.0115	٠,٠٣٨٣٩٩٢٥	٢٠١٥
غير ممارس	٠,٠٠٩١	0.0217	0.015819	0.0151	٠,٠٣٠٩٥٥١٧	٢٠١٦
ممارس	٠,٠٠٩١	0.0217	0.034927	0.0119	٠,٠٤٦٨٤٠٨٨	٢٠١٧
غير ممارس	٠,٠٠٩١	0.0217	0.003151	0.0155	٠,٠١٨٦٨٢٤٦	٢٠١٨
ممارس	٠,٠٠٩١	0.0217	0.025183	0.0084	٠,٠٣٣٥٧٥٨٣	٢٠١٩
ممارس	٠,٠٠٩١	0.0217	0.022985	0.0109	٠,٠٣٣٩١٣٩٤	٢٠٢٠

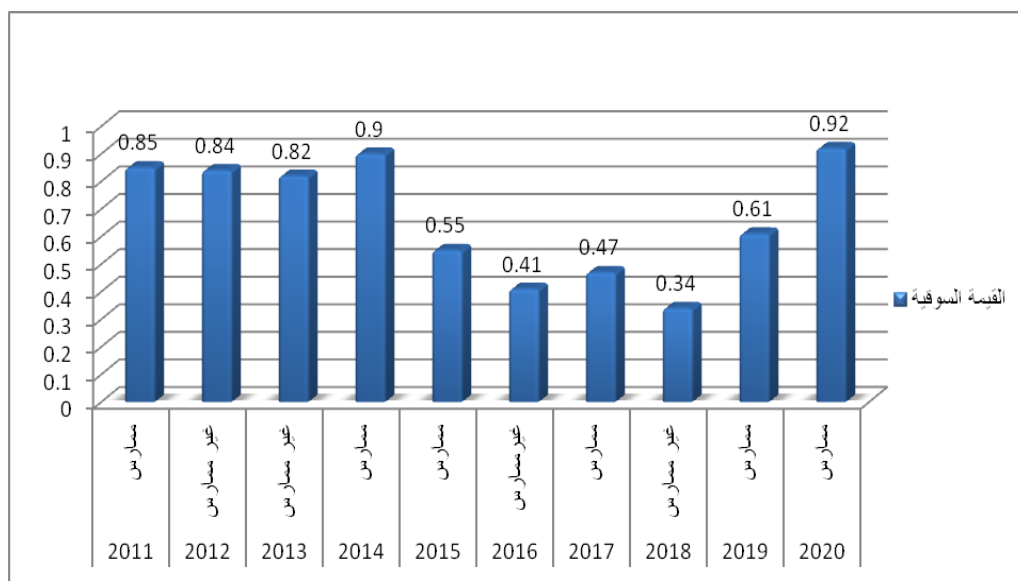
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

أولاً: المصرف الأهلي: من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام المصرف الأهلي بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (٢٠١١ , ٢٠١٤ , ٢٠١٥ , ٢٠١٧ , ٢٠١٩ , ٢٠٢٠) ونسبة ٥٠% من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة؛ وذلك بسبب كون الانحراف المعياري (٠,٠٠٩١) بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي (٠,٠٢١٧).

ومن ثم عند بيان علاقة متغيرات إدارة الأرباح مع القيمة السوقية للأسهم العادية للمصرف الأهلي العراقي فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الآتي :

الشكل (١)

مخطط القيمة السوقية للمصرف الأهلي العراقي



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

أثر متغيرات ادارة الارباح وفقا لنموذج مخصص خسائر القروض (LLPS) على القيمة السوقية لأسهم المصارف

من خلال ملاحظة الشكل (١) تتبين لنا ممارسة المصرف الأهلي العراقي لإدارة الأرباح وبشكل متفاوت خلال مدة الدراسة مما انعكس بصورة سلبية في القيمة السوقية لأسهم المصرف وبالأخص خلال المدة من (٢٠١٥ إلى ٢٠١٩) التي شهدت انخفاضا بمستويات القيمة السوقية, وعدم الاستقرار بمستويات الدخل.

الجدول (٣)

تصنيف مصرف الشرق الأوسط بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
ممارس	٠,٠٣٤	٠.046	٠.052837	-٠.0364	٠,٠١٦٣٩٢٩٨	٢٠١١
ممارس	٠,٠٣٤	٠.046	٠.057371	-٠.0418	٠,٠١٥٥٨٧٦٠	٢٠١٢
غير ممارس	٠,٠٣٤	٠.046	-٠.003427	٠.0162	٠,٠١٢٧٣٣٣١	٢٠١٣
غير ممارس	٠,٠٣٤	٠.046	٠.013055	٠.0004	٠,٠١٣٤٦٩٩٨	٢٠١٤
ممارس	٠,٠٣٤	٠.046	٠.088598	٠.0641	٠,١٥٢٦٦٥١٥	٢٠١٥
ممارس	٠,٠٣٤	٠.046	٠.067157	-٠.0533	٠,٠١٣٨٧٨٦٤	٢٠١٦
ممارس	٠,٠٣٤	٠.046	٠.064385	-٠.0484	٠,٠١٥٩٩٦٣١	٢٠١٧
غير ممارس	٠,٠٣٤	٠.046	٠.001390	٠.0122	٠,٠١٣٥٨٣٩٣	٢٠١٨
غير ممارس	٠,٠٣٤	٠.046	٠.032088	-٠.0187	٠,٠١٣٣٩٣٥٩	٢٠١٩
ممارس	٠,٠٣٤	٠.046	٠.089492	-٠.0602	٠,٠٢٩٢٤٨١٦	٢٠٢٠

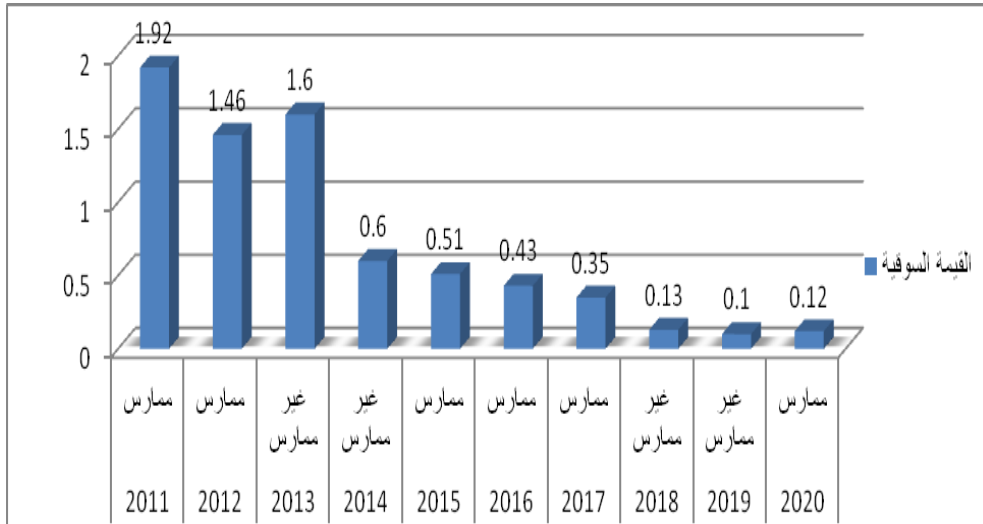
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

ثانيا : مصرف الشرق الأوسط : من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف الشرق الأوسط بممارسة إدارة الأرباح فــــــي السنوات (٢٠١١ , ٢٠١٢ , ٢٠١٥ , ٢٠١٦ , ٢٠١٧ , ٢٠٢٠) أي ما نسبته

٦٠% من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية ، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباعدة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (٠,٠٣٤) بعيدا عن قيمة الوسط الحسابي (٠,٠٤٦). وعليه عند بيان علاقة متغيرات إدارة الأرباح مع القيمة السوقية للأسهم العادية لمصرف الشرق الأوسط فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل (٢)

مخطط القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (٢) الخاص بالعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف الشرق الأوسط تبين لنا انخفاض القيمة السوقية للأسهم متأثرة بممارسة إدارة الأرباح خلال مدة الدراسة، علما أن المصرف حقق خسارة في نتائج أعماله للسنوات الأخيرة.

الجدول (٤)

تصنيف مصرف الاستثمار العراقي بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

السنة	LLP _t	NDLLP _t	DLLP _t	Mean	Std. Dev.	التصنيف
	إجمالي المستحقات	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
٢٠١١	٠,٠١٦٣٩٢٩٨	٠.0120	٠.000192	٠.00013٨	٠.00007٣	ممارس
٢٠١٢	٠,٠١٥٥٨٧٦٠	٠.0089	- ٠.000048	٠.00013٨	٠.00007٣	غير ممارس
٢٠١٣	٠,٠١٢٧٣٣٣١	٠.0074	٠.000190	٠.00013٨	٠.00007٣	ممارس
٢٠١٤	٠,٠١٣٤٦٩٩٨	٠.0068	٠.000185	٠.00013٨	٠.00007٣	ممارس
٢٠١٥	٠,١٥٢٦٦٥١٥	٠.0076	٠.000204	٠.00013٨	٠.00007٣	ممارس
٢٠١٦	٠,٠١٣٨٧٨٦٤	٠.0054	٠.000121	٠.00013٨	٠.00007٣	غير ممارس
٢٠١٧	٠,٠١٥٩٩٦٣١	٠.0051	٠.000131	٠.00013٨	٠.00007٣	غير ممارس
٢٠١٨	٠,٠١٣٥٨٣٩٣	٠.0052	٠.000132	٠.00013٨	٠.00007٣	غير ممارس
٢٠١٩	٠,٠١٣٣٩٣٥٩	٠.0049	٠.000125	٠.00013٨	٠.00007٣	غير ممارس
٢٠٢٠	٠,٠٢٩٢٤٨١٦	٠.0056	٠.000143	٠.00013٨	٠.00007٣	ممارس

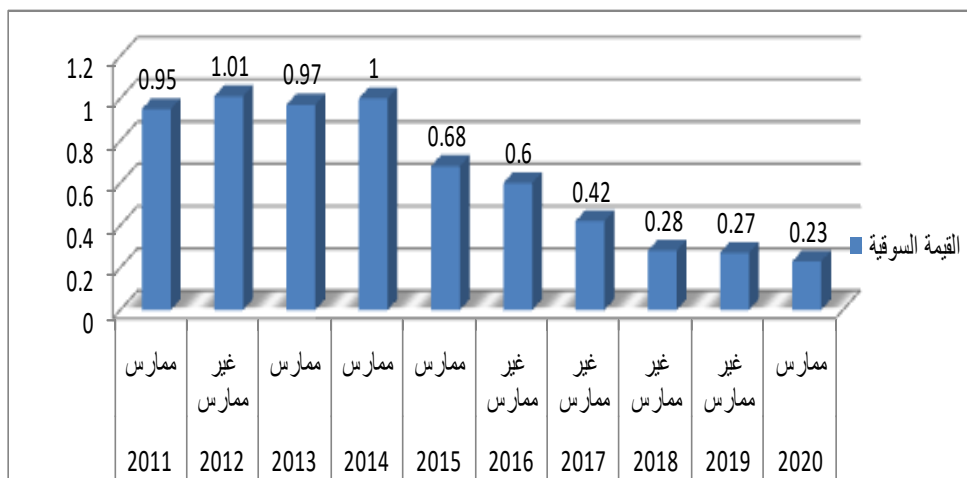
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

ثالثاً : مصرف الاستثمار العراقي : من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف الاستثمار العراقي بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (٢٠١١ , ٢٠١٣ , ٢٠١٤ , ٢٠١٥ , ٢٠٢٠) أي ما نسبته ٥٠% من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية ، كما يظهر قيام المصرف

بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (٠,٠٠٠٠٧٣) بعيدا عن قيمة الوسط الحسابي (٠,٠٠٠١٣٨). وعليه عند بيان علاقة متغيرات إدارة الأرباح مع القيمة السوقية للأسهم العادية لمصرف الاستثمار العراقي فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الآتي :

الشكل (٣)

مخطط القيمة السوقية لمصرف الاستثمار



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (٣) الخاص بالعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف الاستثمار, تبين لنا انخفاض القيمة السوقية لأسهم مصرف الاستثمار على الرغم من كون ممارسات إدارة الأرباح حصلت بالسنوات الأولى من مدة الدراسة, ويرجع الباحث السبب في ذلك إلى وجود عوامل أخرى أثرت في القيمة السوقية للأسهم, وأن مجمل ممارسة إدارة الأرباح لمصرف الاستثمار خلال مدة الدراسة بلغ ٥٠% ومن ثم فإن هذه النسبة لها أثر كبير في القيمة السوقية لأسهم المصرف, كما أن المصرف قد عمل في سنتين من مدة الدراسة على زيادة مخصص خسائر القروض.

الجدول (٥)

تصنيف مصرف سومر التجاري بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

السنة	LLP _t	NDLLP _t	DLLP _t	Mean	Std. Dev.	التصنيف
	إجمالي المستحقات	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
٢٠١١	٠,٠١٩٥٨٩٣٩	٠.0212	-٠.001570	-	٠.0005٤	غير ممارس
٢٠١٢	٠,٠١٠٨١٦٥٢	٠.0108	٠.000016	-	٠.0005٤	ممارس
٢٠١٣	٠,٠٠٩٥٦٥٥٨	٠.0095	٠.000035	-	٠.0005٤	ممارس
٢٠١٤	٠,٠١٤٢٧٦٦٩	٠.0138	٠.000460	-	٠.0005٤	ممارس
٢٠١٥	٠,٠٠٨٩٩٤٢٦	٠.0090	-٠.000005	-	٠.0005٤	غير ممارس
٢٠١٦	٠,٠١٠٧١٢٦٦	٠.0108	-٠.000085	-	٠.0005٤	غير ممارس
٢٠١٧	٠,٠١١٢٩٢٧٢	٠.0113	٠.000025	-	٠.0005٤	ممارس
٢٠١٨	٠,٠٠٥١٧١٠٢	٠.0050	٠.000136	-	٠.0005٤	ممارس
٢٠١٩	٠,٠٠٤٤١١٠٥	٠.0044	-٠.000039	-	٠.0005٤	غير ممارس
٢٠٢٠	٠,٠٠٤٣٨٥١١	٠.0045	-٠.000094	-	٠.0005٤	غير ممارس

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

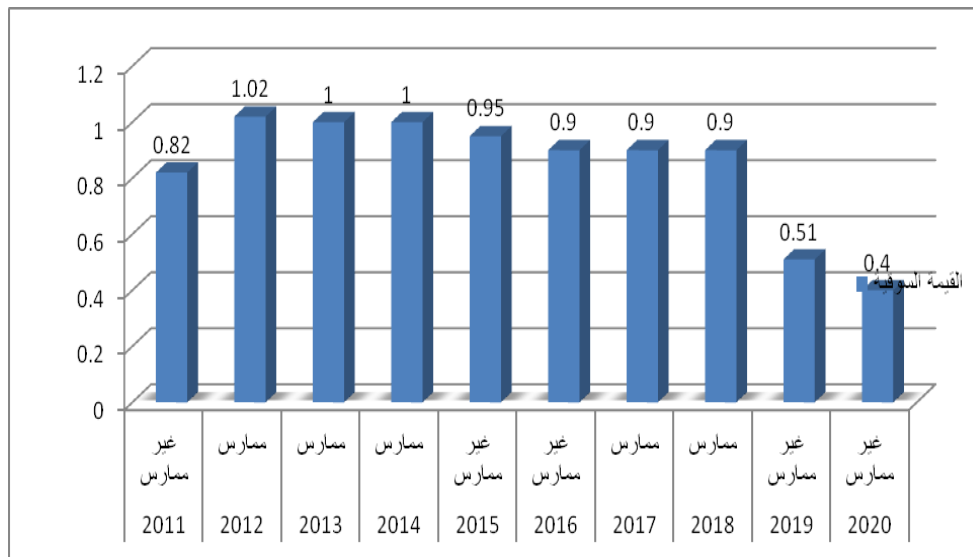
رابعاً: مصرف سومر التجاري : من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي
تبين قيام مصرف سومر التجاري بممارسة إدارة الأرباح في

السنوات (٢٠١٢ , ٢٠١٣ , ٢٠١٤ , ٢٠١٧ , ٢٠١٨) أي ما نسبته ٥٠% من مدة الدراسة, إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية, كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباعدة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (٠,٠٠٠٥٤) بعيدا عن قيمة الوسط الحسابي (٠,٠٠٠١-).

وعليه عند بيان علاقة متغيرات إدارة الأرباح مع القيمة السوقية للأسهم العادية لمصرف الأستثمار العراقي فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الآتي :

الشكل (٤)

مخطط القيمة السوقية لمصرف سومر



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (٤) للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف سومر, نلاحظ الإستقرار النسبي في القيمة السوقية للمصرف على الرغم من انخفاضها لآخر سنتين من مدة الدراسة, إذ بلغت نسبة إدارة الأرباح في المصرف ما نسبته ٥٠% من مدة الدراسة, مما يجب على إدارة

أثر متغيرات ادارة الارباح وفقا لنموذج مخصص خسائر القروض (LLPS) على القيمة السوقية لاسهم المصارف

المصرف الامتناع عن هذه الممارسة أو تقليل السلوكيات التي تظهر استعمال
المصرف لإدارة أرباحه ومن ثم الحد من انخفاض القيمة السوقية بشكل متزايد.
الجدول (٦)

تصنيف مصرف المنصور للاستثمار بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

السنة	LLP _t	NDLLP _t	DLLP _t	Mean	Std. Dev.	التصنيف
	إجمالي المستحقات	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
٢٠١١	٠,٠٢٣٥٦١٧٩	-0.0009	0.024499	0.0166	0.0041	ممارس
٢٠١٢	٠,٠١٩١٨٧٢٦	-0.0029	0.022119	0.0166	0.0041	ممارس
٢٠١٣	٠,٠١٦٠٦٠٣٩	-0.0017	0.017778	0.0166	0.0041	ممارس
٢٠١٤	٠,٠١٣٠٠٥٤٦	-0.0010	0.014025	0.0166	0.0041	غير ممارس
٢٠١٥	٠,٠١٧٢٨٠٩٦	0.0002	0.017086	0.0166	0.0041	ممارس
٢٠١٦	٠,٠١٤٣٥٢٧١	-0.0022	0.016557	0.0166	0.0041	غير ممارس
٢٠١٧	٠,٠١٣٢٢٩٥٨	-0.0025	0.015772	0.0166	0.0041	غير ممارس
٢٠١٨	٠,٠٠٨٦٩٣٤٢	-0.0022	0.010941	0.0166	0.0041	غير ممارس
٢٠١٩	٠,٠١٠٠٢٨٠٧	-0.0036	0.013640	0.0166	0.0041	غير ممارس
٢٠٢٠	٠,٠٠٩٩٠٧٦٢	-0.0033	0.013249	0.0166	0.0041	غير ممارس

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

خامسا: مصرف المنصور

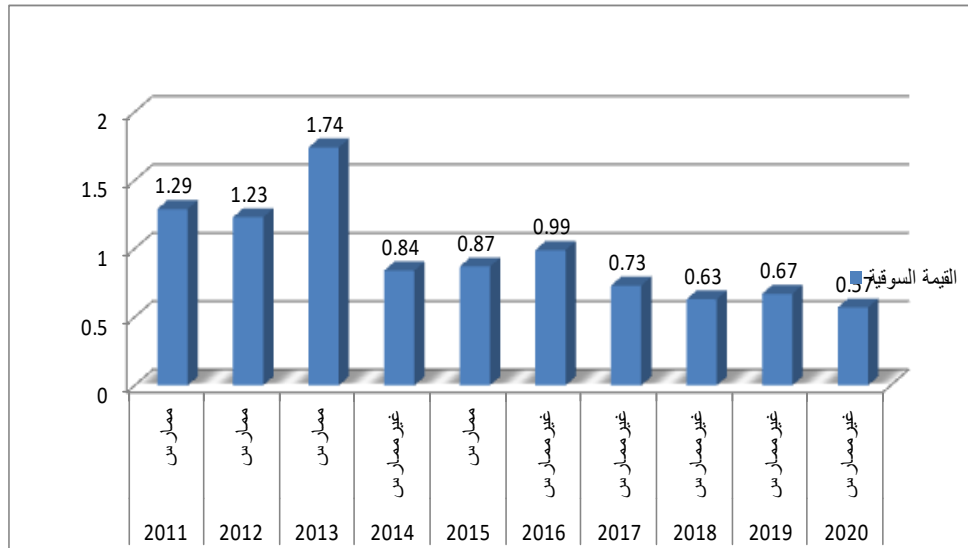
من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي قيام مصرف المنصور بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (٢٠١١, ٢٠١٢, ٢٠١٣, ٢٠١٥) أي ما نسبته ٤٠% من مدة الدراسة, إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية , كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (٠,٠٠٤١) بعيدا عن قيمة الوسط الحسابي (٠,٠١٦٦).

وعند ملاحظة الجداول (٢,٣,٤,٥,٦) التي تم فيها تصنيف المصارف عينة الدراسة, يتبين لنا قيام المصارف عينة البحث بممارسة إدارة الأرباح باستعمال مخصص خسائر القروض وخلال سنوات مختلفة من مدة الدراسة بهدف عرض القوائم المالية على وفق دوافع مختلفة تخص كل إدارة على حدة ومن ثمَّ أسهم هذا في انخفاض القيمة السوقية لأسهم المصارف عينة الدراسة وكما هو ملاحظ من خلال الأشكال البيانية التي توضح انعكاس ممارسات إدارة الأرباح في القيمة السوقية لأسهم المصرف.

عليه عند بيان علاقة متغيرات إدارة الأرباح مع القيمة السوقية للأسهم العادية لمصرف المنصور فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الآتي :

الشكل (٥)

مخطط القيمة السوقية لمصرف المنصور



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (٥) للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف المنصور تبين لنا الاستقرار النسبي بالنسبة للقيمة السوقية خلال مدة الدراسة، إذ بلغت نسبة ممارسة إدارة الأرباح للمصرف ٤٠% وهي نسبة معقولة بشكل عام مقارنة مع بقية المصارف، وعلى الرغم من الانخفاض في القيمة السوقية لأسهم المصرف إلا أنها كانت أكثر استقراراً.

أختبار فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات العدم H_0 والفرضيات البديلة H_1 لكل مما يأتي على النحو الآتي :

الفرضية الرئيسة الاولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغيرات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم المصارف.

الجدول (٧)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية للمصرف الاهلي

مخصص خسائر القروض في بداية السنة	حجم المصرف	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	التغير في القروض	ادارة الارباح القيمة السوقية
-0.824	-0.285	0.216	0.278	0.338	قيمة اختبار بيرسون للاارتباط
0.003	0.425	0.549	0.437	0.339	القيمة المعنوية
H ₁	H ₀	H ₀	H ₀	H ₀	قبول الفرضية
قبول فرضية الوجود	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (٧) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية للمصرف الاهلي بشكل عام وذلك؛ لان القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ما عدا متغير (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) إذ كانت القيمة المعنوية (٠,٠٤٥) اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.824) وهي دلالة عكسية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي عكسي بين مخصص خسائر القروض في بداية السنة و القيمة السوقية، وهذا يعني بأن إنخفاض وحدة واحدة من مخصص خسائر القروض ستسبب انخفاض وحدة واحدة من القيمة السوقية للأسهم.

الجدول (٨)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الشرق
الاطوسط

مخصص خسائر القروض في بداية السنة	حجم المصرف	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	التغير في القروض	ادارة الارباح القيمة السوقية
-٠.062	٠.261	٠.874	-٠.243	-٠.267	قيمة اختبار بيرسون للارتباط
٠.864	٠.467	٠.001	٠.498	٠.456	القيمة المعنوية
H ₀	H ₀	H ₁	H ₀	H ₀	قبول الفرضية
قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (٨) نلاحظ أنه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري بشكل عام وذلك؛ لان القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ما عدا متغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) إذ كانت القيمة المعنوية (٠,٠٠١) على التوالي اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٨٧٤) وهي دلالة طردية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي طردية بين (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) و القيمة السوقية.

الجدول (٩)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الاستثمار

القيمة السوقية الارباح ادارة	القيمة السوقية	مخصص خسائر القروض في بداية السنة	حجم المصرف	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	التغير في القروض
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	٠.٤٤٨	-٠.٦٠٠	٠.٧٧٨	-٠.٢٨٤	-٠.٣٣٠	
القيمة المعنوية	٠.١٩٤	٠.٠٦٦	٠.٠٠٨	٠.٤٢٧	٠.٣٥٢	
قبول الفرضية	H ₀	H ₀	H ₁	H ₀	H ₀	
قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (٩) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الاستثمار بشكل عام وذلك؛ لأن القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ما عدا متغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) إذ كانت القيمة المعنوية (٠,٠٠٨) على التوالي اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٧٧٨) وهو دلالة طردية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي طردية بين (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) و القيمة السوقية.

الجدول (١٠)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف سومر

القيمة السوقية	ادارة الارباح	القيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
قيمة اختبار بيرسون للارتباط		٠.167	٠.146	٠.645	٠.040
القيمة المعنوية		٠.646	٠.687	٠.044	٠.913
قبول الفرضية	H ₀	H ₀	H ₁	H ₀	H ₀
	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (١٠) نلاحظ أنه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف سومر بشكل عام وذلك؛ لأن القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ما عدا متغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) إذ كانت القيمة المعنوية (٠,٠٤٤) على التوالي اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٦٤٥) وهي دلالة طردية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي طردية بين (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) و القيمة السوقية.

الجدول (١١)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف المنصور

ادارة الارباح القيمة السوقية	القيمة التغير في القروض	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	-٠.375	٠.590	٠.944	-٠.670	٠.344
القيمة المعنوية	٠.285	٠.073	٠.000	٠.034	٠.330
قبول الفرضية	H ₀	H ₀	H ₁	H ₁	H ₀
	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية العدم

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (١١) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف المنصور بشكل عام وذلك؛ لأن القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ما عدا متغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات و حجم المصرف) إذ كانت القيمة المعنوية (٠,٠٠٠, ٠,٠٣٤,) على التوالي اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٩٤٤) وهو دلالة طردية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي طردي بين (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) و القيمة السوقية, و بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٦٧٠) وهي دلالة عكسية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي عكسي بين (حجم المصرف) و القيمة السوقية.

أثر متغيرات ادارة الارباح وفقا لنموذج مخصص خسائر القروض (LLPS) على القيمة السوقية لأسهم المصارف

وبعد عرض الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسية التي تمثل علاقة الارتباط بين متغيرات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم المصارف عينة الدراسة، تبين لنا قبول فرضيات الوجود H_1 لبعض المتغيرات (مخصص خسائر القروض في بداية السنة، حجم المصرف، الإيرادات قبل الفوائد والضرائب) وقبول فرضيات العدم للمتغيرات الأخرى (التغير في مخصص خسائر القروض، التغير في حجم القروض غير عاملة)، ومن ثمَّ بإمكان المستثمرين الاعتماد على المتغيرات الأولى الثلاثة عند تقييمهم لأسهم المصرف، وكذلك على الباحثين الأخذ بالمتغيرات ذات الدلالة المعنوية التي تقبل فرضية الوجود والبحث عن متغيرات أخرى تحل محل المتغيرات التي تقبل فرضية العدم، ومن ثمَّ قبول فرضية الارتباط الرئيسية التي تفيد بوجود علاقة ارتباط بين متغيرات إدارة الأرباح على وفق نموذج مخصص خسائر القروض والقيمة السوقية لأسهم المصرف. الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغيرات إدارة الأرباح على القيمة السوقية لأسهم المصارف.

أولاً: المصرف الأهلي العراقي الجدول (١٢)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية للمصرف الاهلي

القيمة التفسيرية للنموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار F النموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار T	قيم التأثير	القيمة السوقية للأسهم
٠,٧٦٩	دال	٠,٢٠٤	٩,٦٦٥	غير دال	٠.٧٢٣	٠.٣٨١	١.٠٥٧	β_0
				غير دال	٠.٤٢٠	٠.٨٩٧	٤.٦٤٢	ΔNPL_t
				غير دال	٠.٣٤٧	١.٠٦٥	-٨.٠٤٥	LCO_t
				غير دال	٠.٧٦٧	٠.٣١٦	-١.١٧٥	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$
				غير دال	٠.٩٤٤	٠.٠٧٥	٠.٠١٩	$SIZE_t$
				دال	٠.٠٣٦	٣.٠٩٤	- ١٩.٥١١	LLR_{t-1}

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (١٢) ظهرت قيمة F المحسوبة (٩,٦٦٥) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٥,١٠) والبالغة (٣,٣٢) وهذا يعني أن هناك تأثيراً معنوياً للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٧٦٩) وهذا يعني أن (٧٦,٩ %) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغير (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) سيكون هناك نقصان في القيمة السوقية ونسبة النقصان بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذا المتغير أكبر من قيمته الجدولية والبالغة (٢,٢٦٢)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن إختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

ثانياً: مصرف الشرق الأوسط

الجدول (١٣)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط

القيمة التفسيرية للنموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار F النموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار T	قيم التأثير	القيمة السوقية للأسهم
٠,٨٧٥	دال	٠.0٥0	٦.617	غير دال	٠.834	٠.224	10.008	β_0
				غير دال	٠.481	٠.777	37.623	ΔNPL_t
				غير دال	٠.439	٠.859	79.833	LCO_t
				دال	٠.008	4.846	41.859	TA_{t-1}
				غير دال	٠.858	٠.190	-٠.700	$SIZE_t$
				غير دال	٠.363	1.026	151.407	LLR_{t-1}

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (١٣) ظهرت قيمة F المحسوبة (٦,٦١٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (٣,٣٢) وهذا يعني أن هناك تأثير معنوي للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٨٧٥) وهذا يعني أن (٨٧,٥ %) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة لبعضها الآخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسب الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذا المتغير أكبر من قيمته الجدولية البالغة (٢,٢٦٢)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن إختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

ثالثا: مصرف الاستثمار

الجدول (١٤)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار

القيمة التفسيرية للمنموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار F	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار T	قيم التأثير	القيمة السوقية للأسهم
٠,٨٨	دال	٠.0٤5	٦.885	غير دال	٠.294	1.206	31.411	β_0
				غير دال	٠.799	٠.272	-	ΔNPL_t
				غير دال	٠.733	٠.366	38.688	LCO_t
				غير دال	٠.106	2.078	7.613	$EBTP_t$
				دال	٠.٠٣٤	1.219	-2.649	TA_{t-1}
				غير دال	٠.993	٠.009	1.070	LLR_{t-1}

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (١٤) ظهرت قيمة F المحسوبة (٦,٨٨٥) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (٣,٣٢) وهذا يعني أن هناك تأثيراً معنوياً للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٨٨) وهذا يعني أن (٨٨ %) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة لبعضها الآخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغير (وحجم المصرف) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسب الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذا المتغير أكبر من قيمته الجدولية البالغة (٢,٢٦٢)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن إختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية ، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

رابعاً: مصرف سومر التجاري

الجدول (٤٤)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف سومر

القيمة التفسيرية للمنموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار F النموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار T	قيم التأثير	القيمة السوقية للأسهم
٠,٢٦٤	غير دال	٠.١٨٩	2.589	غير دال	٠.٨١٦	٠.249	3.251	β_0
				غير دال	٠.١٤٨	1.790	72.014	Δ
				غير دال	٠.٨٨١	٠.١٥٩	4.476	NPL_t
				غير دال	٠.٥٧١	٠.٦١٦	9.898	LCO_t
				غير دال	٠.٨٣٢	٠.٢٢٦	-٠.255	$EBTP_t$
				غير دال	٠.١٩٣	1.563	40.620	TA_{t-1}
								$SIZE_t$
								LLR_{t-1}

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

أثر متغيرات ادارة الارباح وفقا لنموذج مخصص خسائر القروض (LLPS) على القيمة السوقية لاسهم المصارف

من خلال الجدول (٤٤) ظهرت قيمة F المحسوبة (٢,٥٨٩) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (٥,١٠) والبالغة (٣,٣٢) وهذا يعني أن ليس هنالك تأثير معنوي للنموذج، ومن ثم فإن هذا يعني رفض فرضية الوجود H_1 وقبول فرضية العدم H_0 .

خامسا: مصرف المنصور

الجدول (٤٥)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف المنصور

القيمة التفسيرية للنموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار F النموذج	الدلالة الاحصائية	القيمة المعنوية	اختبار T	قيم التأثير	القيمة السوقية للأسهم
٠,٩٣	دال	٠.017	11.66	غير دال	٠.463	٠.811	-	β_0
				غير دال	٠.575	٠.609	4.684	ΔNPL_t
				غير دال	٠.684	٠.438	28.009	LCO_t
				دال	٠.008	4.959	16.840	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$
				غير دال	٠.452	٠.832	٠.992	$SIZE_t$
				غير دال	٠.471	٠.795	27.784	LLR_{t-1}

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (٤٥) ظهرت قيمة F المحسوبة (١١,٦٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٥,١٠) والبالغة (٣,٣٢) وهذا يعني أن هناك تأثيرا معنويا للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٩٣) وهذا يعني أن (٩٣ %) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة لبعضها الآخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسب الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لاختبار T لهذا المتغير أكبر من قيمته الجدولية البالغة (٢,٢٦٢)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن اختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

الاستنتاجات :

١. تعد إدارة الأرباح من المفاهيم المتجددة, كما أفرزته الأدبيات السابقة, إذ ظهرت نماذج جديدة أدخلت إليها متغيرات مختلفة, كما أن ممارسة إدارة الأرباح لم تعد تقتصر على شكل معين أو ضمن قطاع معين, وعليه فإن القطاع المصرفي جزء لا يخلو من إدارة الأرباح كما أوضحت الدراسة.
٢. يعد نموذج مخصص خسائر القروض من النماذج المهمة في كشف ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي, وهذا ما تبين لنا من خلال علاقة الأثر لبعض متغيراته المستقلة وأثرها في القيمة السوقية للأسهم العادية للمصارف عينة الدراسة.
٣. شهدت المصارف عينة الدراسة ممارسات لإدارة الأرباح, مما انعكس سلبا بالمجمل على القيمة السوقية لأسهم هذه المصارف, كما أن الأحداث التي رافقت المصارف خلال مدة الدراسة (أحداث ٢٠١٤, Covid 19) من شأنها أن تكون دافع تجاه هذه الممارسات للتغطية على التقلبات في حجم الدخل.
٤. على الرغم من خضوع المصارف لجملة من القوانين والمعايير التي تنظم عملها ألا أنها ليست نهائية, مما يتطلب تشكيل لجان من قبل الجهات الرقابية تسهم في البحث عن أحدث الوسائل التي تتسبب في منع مثل هكذا ممارسات من شأنها أن تؤثر على القيمة السوقية لأسهم المصارف في الحاضر والمستقبل.
٥. قبول فرضيتي الدراسة الرئيسيتين (الارتباط والأثر) بصورة عامة وقبول فرضيات العدم لبعض متغيرات نموذج مخصص خسائر القروض ممثلا عن إدارة الأرباح وعلاقته بالقيمة السوقية للأسهم.

التوصيات :

١. أهمية تحقيق أقصى درجات الكفاءة الممكنة التي تعزز الشفافية والإفصاح عن القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة بصورة عامة والمصارف على وجه الخصوص وبيان أسباب التغيير في تطبيق الإجراءات المحاسبية.
٢. على المستثمرين ألا يقتصر دورهم في مراقبة أداء المصرف بالاعتماد على الطرق النمطية، بل كذلك يجب أن يراقبوا مستويات التغير في حجم الإيرادات قبل الضرائب والمخصص لكونها متغير مهم في ممارسات إدارة الأرباح.
٣. العمل على وضع مقاييس إحصائية يسترشد بها المستثمرون في السوق المالية لتقييم إدارات الشركات المساهمة فيما يخص إدارة الأرباح لتلافي الإستثمار في شركات مشكوك في بياناتها.
٤. توجه المستثمرين نحو الشركات ذات الإستقرار في القيمة السوقية لأسهمها وتدفقاتها النقدية التي تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح من بعد دراسة مخرجاتها من القوائم المالية.
٥. إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول ممارسات إدارة الأرباح ولمختلف القطاعات واستعمال أكثر من نموذج في سبيل الوقوف على نتائج إنعكاسات ممارسة إدارة الأرباح.

المصادر:

أولا : الكتب

١. الجنابي, هيل عجمي, ٢٠١٤, التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية, دار وائل للنشر, الجامعة الهاشمية, عمان, الأردن.
٢. الشمري, مايح شبيب وحمزة, حسن كريم وكاظم, حيدر جواد, ٢٠١٧, تقييم قرارات الإستثمار النظرية والتطبيقات, مؤسسة النبراس للطباعة, النجف الأشرف.

ثانيا : الدوريات

١. أحمد, عماد محمد, ٢٠١٩, دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تعزيز المحتوى الإخباري للقوائم المالية وتأثيرها على الأسعار والعوائد السوقية للأسهم – دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي, مجلة الفكر المحاسبي, المجلد ٢٣, العدد ٢, جامعة الطائف, المملكة العربية السعودية.
٢. حمودي, مروان وصبري, بسام وبتال, أحمد, ٢٠٢٠, تحليل الأسهم العادية وأثرها في القيمة السوقية, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد ١٦, العدد ٤٩, جامعة تكريت.
٣. سميرة, لطرش, ٢٠١٠, كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير, جامعة منتوري, الجزائر.
٤. السويفي, حيدر عبد الله ومحمد, عبد الحسين جاسم وفارس, علي أحمد, ٢٠٢٠, الإستثمار المصرفي وتأثيره على القيمة السوقية للبنك, المجلة العراقية للعلوم الإدارية, المجلد ١٦, العدد ٦٤, البنك المركزي العراقي.

٥. المشهداني ومحمد، بشرى نجم، أحمد جاسم، ٢٠١٩، قياس إدارة الأرباح بإستعمال مخصص خسائر القروض بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية الخاصة، جامعة بغداد.
٦. الشوري، أحمد سامح، ٢٠١٧، العوامل المؤثرة في تحديد السعر السوقي للسهم العادي في سوق الأوراق المالية المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٨، العدد ٣، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.
٧. عبد الحميد وحسن، عبد العزيز، سعد قيس، ٢٠١٩، الإفصاح النوعي في المصارف التجارية وأثره على قيمة الأسهم السوقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٤٨، جامعة تكريت.
٨. عبد الله، بسام أحمد، ٢٠٢٠، استعمال كلفة رأس المال مدخلا لتفسير قيمة الشركة السوقية وأدائها المالي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥١، جامعة تكريت.
٩. العكيلي، صباح حسن، ٢٠٢١، العلاقة بين مخاطر السوق والربحية وأثرها في القيمة السوقية للمصارف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ١٩، العدد ٦٨، كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة.
١٠. علي، عباس فاضل، 2019، إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية، بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى.
١١. محمد، محمد جاسم، ٢٠١٧، أثر مكونات إدارة الأرباح وفقا لنموذج Kothari et al 2005 على قيمة الشركة تحليل حالة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٤، العدد ١، جامعة البصرة.

١٢. نصر, محمد عبد المنعم, ٢٠٢٠, تأثير الإعلان عن ممارسة الإبداع والإبتكار على القيمة السوقية للأسهم – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية في مصر, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, المجلد ١١, العدد ١, جامعة قناة السويس, جمهورية مصر العربية.

ثالثا: الرسائل والأطاريح :

١. حمد, عذراء خليفة, ٢٠١٨, تأثير الهيكل المالي في القيمة السوقية للمصارف العراقية الخاصة, رسالة ماجستير في التقنيات المالية والمحاسبية, الكلية التقنية الإدارية, الجامعة التقنية الوسطى.
٢. اللوزي, خالد محمد, ٢٠١٣, أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان, رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل, كلية الأعمال, جامعة الشرق الأوسط, الأردن.
٣. الهندي, طارق, ٢٠١٥, استعمال نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية), رسالة ماجستير في المحاسبة, كلية الاقتصاد, جامعة تشرين, سورية.
٤. الياسين, أحمد عبد الكريم, ٢٠١٩, دور المتغيرات الجزئية في تحديد القيمة السوقية للأسهم, رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة.

رابعا : المصادر الأجنبية

1. Aghab, Emhemmed Meshay Ali, 2020, The Impact Of Corporate Governance On The Trade-Off Between Accrual-Based And Real Based Earnings Management In The UK And India, degree of Doctor of Philosophy, the University of Central Lancashire.
2. Altaie, Bushra & Hammood, Hakeem & Talab, Hassnain, 2017, Measurement of Income Smoothing and Its Effect on Accounting Conservatism: An Empirical Study of Listed Companies in the

- Iraqi Stock Exchange, International Journal of Economic Perspectives, Vol.11, No. 3, University of Baghdad, Iraq.
3. Ashour, Mohammed O, 2011, Banks loan loss provisions role in earnings and capital management: evidence from Palestine, Thesis submitted to gain the degree of master in accounting and finance, Islamic university.
 4. El Diri, Malek, 2018, Introduction to Earnings Management, Leeds University Business School, Leeds, UK.
 5. Gupta& Mahakud, Neeraj, Jitendra, 2020, Ownership, bank size, capitalization and bank performance: Evidence from India, Cogent Economics & Finance, Vol. 8, No. 1, Indian Institute of Technology, India.
 6. Habbash& Alghamdi, Murya& Salim Ali, 2015, The perception of earnings management motivations in Saudi public firms, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 5, No. 1, Center of Governing Companies, Saudi Arabia.
 7. Jie, Baichao & Gao, Xiao & Gao, Wang, 2017, Trade-off between Real Activities Earnings Management and Accrual-based Manipulation-Evidence from China, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 29, China.
 8. Jones, Michael John, Creative Accounting, 2011, Fraud and International Accounting Scandals, England.
 9. Kwon& Lee, Kyung-Heon, Nam-Ryoung, 2016, A Case Study On Big Bath Earnings Management With Large Shareholder Changes With A Focus On The Setting Of Loan Loss Allowances For A Savings Bank, The Journal of Applied Business Research, Vol.32, No.6, South Korea.

10. Li, Feng, 2011, Earnings Quality and Earnings Management in Chinese-listed Companies, degree of Doctor of Philosophy, University of Wollongong.
11. Lopes, Ana Paula, 2018, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Portugal, Journal of Business & Economics, Vol.4, No.2, Portugal.
12. Ozili, Peterson K, 2019, Bank Income Smoothing, Institutions and Corruption, International Business and Finance, Vol. 49, University of Essex, United Kingdom.
13. Saunders&Cornett, Anthony, Marcia Millon, 2014, Financial Markets and Institutions, 6th edition, New York University, USA.
14. Scott, William, 2015, Financial accounting theory, 7th edition, University of Waterloo, Canada.
15. Welc, Jacek, 2014, , Impact of Earnings Smoothness on Stock Prices, Stock Returns and Future Earnings Changes – the Polish Experience, European Financial and Accounting Journal, Vol.9, No.3, Faculty of Finance and Accounting, University of Economics, Prague.
16. Widuri& Sutanto, Retnaningtyas, Jennifer, 2018, Differentiation Strategy and Market Competition as Determinants of Earnings Management, 3rd International Conference on Tourism, Economics, Accounting, Management, and Social Science, Vol.69, Petra Christian University, Indonesia.
17. Zang, Amy Y. , 2012, Evidence on the Trade-Off between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earnings Management, American Accounting Association, Vol. 87, No. 2, Hong Kong University of Science And Technology, Hong Kong.